

شهرام في شهيم

## (حب واحجي، واكره واحجي)

وهذه كتابة عن يقلب في اقواله بين المدح والذم، فاذا رضي مدح، واذا سخط ذم، وربما كان صادقا في الحالين، وقد اورد المبدائي في مجمع الامثال ان عمرو بن الاعمق والزبير بن بدر وفدا على النبي (ص)، فسأل النبي عمرا عن الزبيران، فقال: مطاع في ادابته، شديد العارضة، مانع لما وراء ظهره، فقال الزبيران: يارسول الله انه ليعل مني اكثر من هذا، ولكنه حسدي، فقال عمرو: اما والله انه لزم لزم المرأة، ضيق العطن، احق الولد، لنيم الخال، فاستنكر الرسول قوله لانه مدح في الاولى وذم في الثانية فقال عمرو: يارسول الله ما كتبت في الاولى ولقد صدقت في الاخرى، رضيت فقلت احسن ما علمت، وسخطت فقلت اقيح ما وجدت، وفي هذا قال ابن

التعاويذي:

قضيت نصف العمر في مدحك  
فلما يكم انكم اهله

ونصفه الباقي هجاء لكم  
فضا فبكم عمري كله

وهذا لعمرى ما تطوي عليه النفس البشرية، فهي تغضب وترضى فتقول او لا وتقول ثانيا، والرجل صدق حين اعترف بفخائل منافسه، وهذا يحسب في ميدان وكره اخلاقه، فما بالك بغريم يسلك جميع فضائله، وهو يذم ويسخط في حالتي الرضا والسخط: لقد تتبعت بعض وسائل الاعلام حركات الحكومة وسخطاتها في وقت كان للكلمة وقع مؤثر على الشارع، وكان هم هذا البعض ان يجرّد الحكومة من حسناتها ويسلبها جهدها خصوصا في النواحي الامنية، محاولا في شتى الاساليب اثاره الرأي العام ضدها، في حين وقف البعض الآخر وفي احلك الظروف مدافعا عن المنجز الامني، وداما لضربات القاعدة ومن سار بركبها، ما ادى الى ان يكون في المواجهة الصعبة حيث السيارات المفخخة تستطع ان تصل الى اي مكان تريد، لكن مهنية العمل وحكم المبادئ والحيلولة دون عودة غراب الساعة الى الخلف، وايضا بالتغيير الديمقراطي الذي صار اليوم محط انظار الشعوب العربية وهي تحاول جاهدة ان تنهل من التجربة العراقية، كل هذا قالته بعض وسائل الاعلام الشريفة التي كانت تحترم كل قطرة دم تنزف على شارع الحرية والديمقراطية، وهي صادقة في مسيرتها وديانها، لانها وبحسب ماتحتل من اثر ثقافي ووطني، لم تكن تتجاهل الحكومة، وانما كانت تدافع عن الوطن وتجربته الجديدة.

من المؤكد ان تجربة العراق الديمقراطية لم تكن هينة وهي حتى الان تنوء تحت اعباء تخلف بعض الحكومات المجاورة، وهي تحاول التقليل من اهمية الديمقراطية محتجة على العراق باعمال القتل، وهي لا تتردى بعد ان الحرية لها ثمنها الغالي والثمن من حظ الشعوب تدفعه دائما من حسابها، لتبقى الحرية والدعوة الى تحقيقها جوهر العملية الديمقراطية واساسا من اسسها المهمة، ولا نجد في وقتنا حيفا في سبيل اعلاء كلمة الحرية استنادا الى ما قدمنا من كلمة صادقة، ولا لصف فان البعض يحاول جاهدا تهيبش دعاة الحرية، فلانا ان الديمقراطية نظام حكم حاله حل الدكتاتورية، ومتجاهلا ركيزة الديمقراطية الحقيقية وهي الحرية، وهو يتصور في كل هذا ان تكميم الافواه وتحييدها سيعود عليه بالنفع بعد ان كسب البسطاء من الناس ليضمن اصواتهم بوعود كاذبة، لكنه احتال بطريقة او بآخرى على منجز الشعب العراقي الثقافي ليحوّله باتجاه الخرافة والابلية، وقراءة بسيطة للتاريخ وحرركته تستطيع اكتشاف مرحلة افكار كهذه والنشأنتها، خصوصا حين تستند الى الابدولوجية في تقنين ثقافات الناس.

لا نخفي خشيتنا على التجربة من بعض الاصوات التي تحمل الدران الماضي، لتصيب ب تجربة دفع الشعب من اجلها الكثير، وهذه الاصوات ربما تكون نديخة، ومهملتها التنوية فقط لتعميم القوضي والعبودية من جديد، ونحن حين دافعا كما صادقين ونحن سخطنا على هذا البعض الذي يناطح الصخر فقد صدقنا ايضا لاننا نخشى على قرنيه ان تتحطم فحرية الشعوب غير قابلة للمساومة وهي الصخرة التي تتحطم عليها احلام المتكتمين على ذاتهم، والرافضين للتحرك والانفتاح.

■ عبدالله السكوتي

# متظاهرون يتهمون "عناصر أمنية" بتسهيل دخول عناصر القاعدة سكان الشعلة: تفجير العزاء هدد ثقتنا بالجيش وأعاد الأجواء لحضور الميليشيات

## إعداد وترجمة: عمار محمد كاظم

تصاعد غضب المواطنين على القوات الامنية بعد الانفجار الذي حدث يوم الخميس الماضي في مدينة الشعلة اثر قيام انتحاري بتفجير سيارة مفخخة قرب مآتم للعزاء في الهوا الطلق مما ادى الى استشهاد العشرات وقيام الناس بعاصفة احتجاجت الشارع وقام البعض منهم باطلاق عيارات نارية تحذيرية لرجال الشرطة حيث العديد منهم فتشلوا في توفير الحماية.

ادى الانفجار الى استشهاد ٤٨ شخصا على الاقل وجرح ١٢٠ آخرون وهو ما يضيف حالة جديدة الى سلسلة الانفجارات الى انت الى ازهاق ارواح ما يقرب من ٢٠٠ شخص خلال الايام العشرة الماضية. واصل جنود الجيش الى المكان لمساندة رجال الشرطة لتهدئة العنف لكن الحشد من المتظاهرين اندفع مرة ثانية بعد قليل حيث ازداد تدفق الناس الى الشارع وهم يرمون بالحجارة والزجاجات الفارغة نحو القوات الامنية. ثورة هذا الحي الشعبي تمت السيطرة عليها في النهاية حينما فرض الجيش حظرا للجوال لايقاف المزيد من المظاهرات لكن مثل هذه المواجهة المفتوحة مع رجال الامن التي هي امر نادر هنا تأتي بينما يراقب العراقيون المشهد وهم قلقون من الاضطرابات حول المنطقة متساقلين بشكل علني فيما اذا كانت بلاهم ستتزعزع اكثر من ذلك. وكانت مناوشهم قد ازدادت جزئيا نتيجة للهجمات الطائفية التي كانت بعيدة جدا عن هذه المنطقة خلال اسوأ سنوات العنف لكنها تغدو الآن تغذي بما فية الكفاية اللق حول انزلاق العراق مرة اخرى نحو العنف.

يقتون بقوات الامن بالقول ان البعض منهم قد يكون متعاونوا مع الارهابيين بينما قال البعض الآخر على ان الشرطة كانت غير كفوءة في احسن الاحوال والا كيف استطاع الانتحاري اجتياز العديد من نقاط التفتيش حول المنطقة. يقول احد الساكنين صاخرا "نقطه تفتيش وبعد نقطة تفتيش تم يحدث كل هذا لنا لا اعرف ما فائدة كل تلك النقاط ان."

وكان مآتم العزاء في مدينة الشعلة لشخص مات بشكل طبيعي قبل ثلاثة ايام خلال زيارة كربلاء التي كانت هدفا للهجمات المتكررة خلال الاسبوع الماضي واثنا حادثة الخميس الماضي قامت أمال الموسوي وهي احدى الساكنات في المنطقة برمي الحجارة باتجاه قوات الامن وهي تصرخ "سوف نواصل احتجاجنا ونبقى في الشوارع حتى نجيدوا لنا خلا". وتساءل الكثيرون كيف استطاع الانتحاري المرور عبر كل نقاط التفتيش الموجودة حول المنطقة بدون وجود مساعدة

من بعض افراد القوات الامنية؛ يقول حاكم الزاملي احد اعضاء البرلمان من التيار الصدري ان المشكلة تكمن في القوات الامنية ففي الاسباع القليلة الماضية اخبرنا السكان عن وجود احد القادة العسكريين في المنطقة غير الموالي للجيش العراقي وانه يقوم بالتنسيق مع القاعدة. وقد تم ايقاف ذلك القائد بعد الهجوم بانتظار التحقيق وازداد الزاملي قائلاً على الرغم من الهجمات الاخيرة فان الامن لم يتدهور لكن الغضب لم يتبدد وبينما كانت نقاط التفتيش العسكرية تقوم بايقاف السيارات التي تنقل الجرحى صرخ احد السواق في وجوههم قائلاً انتم من تركتم الانتحاري يدخل الينا ويقوم بالتفجير فلماذا لا تدعون الجرحى يذهبون الى المستشفى . وكانت لجنة الامن والدفاع البرلمانية كشفت ان قيادة عمليات بغداد والمحافظة ومجلسها تلقوا تحذيرات من حدوث خروقات أمنية في منطقة الشعلة قبل أكثر من

عشرة أيام. واتهم عضو اللجنة النائب عدنان الشحماني الجهات المذكورة باهمال معلومات تفيد بقصور كبير يرافق أداء القائد الایداني المسؤول عن امن الشعلة. وأعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون في تصريحات خاصة للمدى عن نيته بإقامة دعوى قضائية ضد قائد عمليات بغداد والناطق باسمها ورئيس مجلس محافظة بغداد بسبب التقصير على خلفية تفجير الشعلة. وفي تطور لاحق، أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي أمرا بتوقيف مسؤول حماية منطقة الشعلة على خلفية انفجار سيارة مفخخة استهدف مجلسا للعزاء أسفر عن استشهاد ٤٨ شخصا وأصيب ١٢٠ آخرون بجروح. فيما أفاد مصدر في الشرطة أول أمس الجمعة بأن الهدوء النسبي يخيم على المدينة بعد مضي ساعات على اشتباكات دارت بين قوات من الجيش ومواطنين غاضبين على خلفية



انفجار سيارة ملغمة استهدفت مجلس عزاء في المنطقة. وقال: سنشرع في إجراءات قانونية لإقامة دعوى قضائية تحمل عمليات بغداد وقائدها والناطق باسمها ورئيس مجلس محافظة بغداد المسؤولية الجنائية والأخلاقية عن دماء الأبرياء الذين سقطوا نتيجة الإهمال من جانب المسؤولين. وكشف الشحماني انه سبق وأن تلقى شكاوى متعددة من اهالي المدينة من تخوفهم من إعادة تولي المقدم أحمد محمد طه العبيدي كأمم لفرج المسؤول عن حماية مناطقيهم (الفرج الثاني من اللواء ٢٢) بسبب الاشتباه في تغطيته على عدد من العمليات الإرهابية، خاصة وأن لديه عدا من أشقائه المعتسقين تحت طائلة التورط بجرائم إرهابية.

■ عن: هيرالدي تريبيون

## البرلمان يناقش قرار الاتحادية اليوم

# مفوضية الانتخابات؛ قلق أممي من ربط الهيئات بالحكومة

## متابعة/ المدى

يصدر بدعم قوي من الأخير. يشار الى ان البرلمان يستأنف جلساته اليوم الأحد وعلى جدول أعماله قضايا أساسية أبرزها مناقشة قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء، والتصويت على التشكيلة الحكومية، ومناقشة مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية. إلى ذلك، تحول عقبات سياسية واقتصادية دون تمرير الموازنة الاتحادية، وسط اعتراضات كتل برلمانية على أليات وجهات صرف الأموال، فضلا عن اعتراضات مجالس المحافظات على النسب المخصصة لها.

وقال نواب ان قرار المحكمة الاتحادية الأخير القاضي بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء سيكون على رأس اولويات عمل البرلمان بعد موجة الاعتراضات الكثيرة من مختلف الكتل السياسية، وأنشأت الى أن البرلمان قد يطعن في القرار ويطلب بإعادة النظر فيه. وقالت النائبة عن العراقية عالية نصيف أن قضية الوزارات التسع الشاغرة في الحكومة ستكون أيضا على جدول أعمال البرلمان، لا سيما ان هناك حملة منذ ايام لجمع توافيق نواب للمطالبة بالإسراع في ملء الوزارات الشاغرة. وقدم رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢١ من الشهر الماضي تشكيلة الوزارية، باستثناء تسع وزارات من أصل ٤١، أبرزها الوزارات الأمنية بسبب غياب التوافق في شأنها، بعد رفض المالكي عددا من مرشحي الكتل السياسية لها.

الإداري وقانون الخدمة والعقود وغيرها. وتابع بالقول أن قانون الاقتصادية صريح وواضح، لافتا إلى أن مجلس النواب العراقي له الحق في حل جزء او كل المفوضية في حال حدوث خروقات، في إشارة إلى قانون رقم ١١. وتحتفظ المؤسسات والهيئات الامنية على القرار الفيدرالي الأخير لتبعية الهيئات المستقلة العراقية إلى سلطة التنفيذ مباشرة، كمفوضية الانتخابات العراقية والتي تم تشكيلها بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ والذي يحدد عملها وتعيين أعضائها باستقلالية عن بقية السلطات. يذكر أن المفوضية قد تلقت في الأونة الأخيرة دعوات كثيرة من عشرات الدول في أوروبا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا لمرافقة انتخاباتها، الأمر الذي عده مراقبون تطورا ايجابيا في عمل الهيئات المستقلة إلا أن خطوة المحكمة الأخيرة قد تضر بهذه التطورات في عمل الهيئات المستقلة بالبلاد مع اعتراض عدد كبير من الكتل السياسية على الأمر.

واستيق مجلس القضاء الأعلى أصوات المعارضين على قرار المحكمة الاتحادية الذي ألزم جميع الكتل السياسية بقرارات تلك المحكمة ولم يجر الاعتراض على إي من قراراتها. وتعارض قوائم سياسية وأبرزها القائمة العراقية والتحالف الكردستاني فكرة ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء العراقي وتعترضه تجاوزا من التحالف الوطني على الدستور العراقي كونه

كشف رئيس مفوضية الانتخابات عن وجود بوادر قلق أممي حول قرار المحكمة الاتحادية الأخير، والقاضي بضم الهيئات المستقلة إلى مجلس الوزراء. وأصدرت المحكمة الاتحادية في ١٨ من الشهر الجاري، قرارا يقضي بارتباط الهيئات المستقلة برئاسة مجلس الوزراء وليس برئاسة مجلس النواب ردا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي من المحكمة تفسير المادة الدستورية. وقال فرج الحيدري، لوكالة كردستان لأخبار إن هناك قلقا لدى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الديمقراطي العراقي، من قرار المحكمة الاتحادية بشأن الهيئات المستقلة.

وأضاف الحيدري أن مجلس النواب العراقي والسلطة التنفيذية هما المسؤولان عن هذا القرار، ولن يكون للمفوضية رأي فيه لان ما يقرره مجلس النواب نحن خاضعون له بلا اعتراض. وأوضح أن المسألة قانونية بشكلها العام، فحين يجابه قرار المحكمة بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ فإن مجلس النواب وحده هو صاحب الشأن في إصدار أي قرار بهذا الموضوع مبينا أن التحفظ الاممي سيكون كبيرا على قرارات الاتحادية، ودخول القرار الأخير الغطاء التنفيذي. واستغرب الحيدري من قرار المحكمة الاتحادية، لأنه صنف المفوضية على إنها كيان بمعزل عن السلطة التنفيذية، مشيرا إلى أن المفوضية مرتبطة بجزمة من القوانين المهمة كالتعاون

## مفاوضات مع الأمريكيين لتمكين انتقالهم

# العدل: تسلم ٢٠٠ معتقل خطري في حزيران المقبل

## متابعة/ المدى

فيما توقع مسؤول رفيع المستوى في وزارة العدل أن تسلم السلطات العراقية ٢٠٠ معتقل من القوات الأميركية التي تعصف هؤلاء المعتقلين بالخطرين، في حزيران المقبل قبل انسحاب هذه القوات من العراق، تحدثت تقارير دولية وصحفية عن استمرار الانتهاكات في السجون العراقية. وكيل وزارة العدل العراقية بوشو إبراهيم كشف لإذاعة العراق الحر عن أعداد السجون في العراق مبينا أن واقع الخدمات في هذه السجون أفضل بكثير من السجون في منطقة الشرق الأوسط، ومنها سجن بادوش في الموصل وسجني سوسة وججمال في إقليم كردستان وسجن كروبر الذي سمي بسجن الكرخ وسجن التاجي والبصرة والناصرية.

بوشو أوضح أن لدى الوزارة خطة لإعادة تأهيل السجون القديمة في بغداد كسجن أبو غريب الذي يسمى الآن بسجن بغداد المركزي وسجون أخرى ديبالي وبابل، كما ستباشر الوزارة ببناء سجون جديدة في السماوة والعمارة وكركوك. بوشو تحدث عن تنظيم ورش عمل ودورات لتأهيل السجناء في معظم السجون وتعليمهم مهنا وحرفا. واقع السجون في العراق يثير اهتمام العديد من المنظمات الدولية وقد ذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير أخير لها حول حقوق الإنسان في العراق أن عشرات الآلاف من المعتقلين العراقيين ممن تحتجزهم السلطات العراقية دون محاكمة فضلا عن العديد من المعتقلين الذين تم تسليمهم من قبل القوات الأمريكية، معرضين للتعذيب وغيرها من الممارسات وانتهاكات حقوق الإنسان بحسب المنظمة الدولية. ومن المنتظر أن يتم تسليم هؤلاء المعتقلين قبل الانسحاب النهائي

للقوات الأميركية من العراق نهاية ٢٠١١. بوشو إبراهيم وكيل وزارة العدل أكد أن البحوث جارية مع الجانب الأميركي لتسليم هؤلاء المعتقلين من دون رقابة. وتمهون. وكانت القوات الأميركية قد سلمت السلطات العراقية مسؤولية كافة السجون والمعتقلات التي كانت تحت سيطرتها وأبقت لديها ما لا يقل عن مئتي معتقل تصفهم بالخطرين. اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعلنت الجمعة أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر شفافية بشأن المعتقلين الذين تحتجزهم قواتها في العراق. ومن المنتظر أن يتم تسليم هؤلاء المعتقلين قبل الانسحاب النهائي

من زيارة هذا السجن؛ لأن الزيارات التي تقوم بها اللجنة يجب أن تلبى معايير وسياسات العمل المتبعة لديهم مثل القيام بزيارات بشكل منتظم ومقابلة المعتقلين من دون رقابة. حورانية أضافت أن المحادثات جارية مع السلطات العراقية لزيارة هذا السجن وسجون أخرى. وكيل وزارة العدل لشؤون السجون والمعتقلات بوشو إبراهيم وفي حديثه لإذاعة العراق الحر أوضح أنه يأسف لتصريحات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مؤكدا في الوقت نفسه أن اللجنة زارت السجن لكن صعوبة دخول المنطقة الخضراء لخصاسية هذه المنطقة ربما تعيق مثل هذه الزيارات. بوشو ذكر أن

